منظمة العمل الدولية

تأثير زلازل فبراير 2023 على التشغيل وسوق العمل في سوريا

مذكرة فنية

مارس 2023

المحتويات

مقدمة 2

سياق سوق العمل: ما قبل الزلازل 2

تأثير الزلازل على سوق العمل في المحافظات المتضررة 3

خسارة الوظائف وفقدان الدخل على مستوى المحافظات 4

تحليل الأثر 5

توصيات للتعافي الفعال 5

مصادر البيانات والمنهجية 6

تم اعداد هذه *المذكرة الفنية من قبل الوحدة الإقليمية للتحليل الاقتصادي والاجتماعي* في *المكتب الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية، بقيادة طارق الحق، المستشار الإقليمي لسياسات التشغيل، إلى جانب آيا جعفر*، خبيرة اقتصادية في مجال العمل، *وغريس عيد، خبيرة إحصائية في مجال العمل*.

مقدمة

بعد 12 عاما من الحرب الأهلية، ضرب سوريا زلزالين ضخمين هزا المنطقة في 6 فبراير 2023، مما أسفر عن مقتل الآلاف من الأشخاص وتسبب بالعديد من الأضرار الهيكلية والاقتصادية. وقع الزلزال الأول الذي بلغت قوته 7.8 درجة على عمق 11 ميلا (17.9 كم) بالقرب من نورداجي في مقاطعة غازي عنتاب، تركيا، وأعقبه آلاف الهزات الارتدادية التي تم الشعور بها في مختلف أنحاء المنطقة.

تسعى هذه المذكرة إلى تقييم تأثير الزلازل الأخيرة على قطاع التشغيل وسبل العيش في المناطق المتضررة في سوريا وتهدف إلى فهم الوضع الحالي وتحديد مجالات الحاجة التي تتطلب اتخاذ إجراءات فورية من أجل دعم التعافي السريع والشامل.

وتركز المذكرة على المحافظات الخمس التي تم تحديدها على أنها الأكثر تضررا من الزلازل، وهي حلب وإدلب وحماة واللاذقية وطرطوس. وتؤخذ في الاعتبار المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وغير الخاضعة لسيطرة الحكومة.

وبالنظر إلى محدودية بيانات وإحصاءات خط الأساس المتعلقة بالعمالة وسوق العمل وعدم وجود مشاهدات ميدانية كافية، ينبغي تفسير التقديرات الواردة هنا تفسيرا دقيقا مع الإشارة إلى مختلف الافتراضات والمنهجية المستخدمة لأغراض هذه العملية.

سياق سوق العمل: ما قبل الزلازل

لقد تضرر سوق العمل في سوريا جراء الصراعات والحرب التي طال أمدها. قبل النزاع، كان الاقتصاد السوري يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط والغاز والزراعة والسياحة. غير انّ الصراع أدى إلى انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي، مما تسبب في خسائر هائلة في الوظائف وفي تشريد العمال. ومع نزوح ملايين السوريين إلى البلدان المجاورة وغير المجاورة، واجهت سوريا أيضا نقصا في العمالة الماهرة وغير الماهرة في العديد من المجالات.

وقد تأثرت النساء بشكل خاص، حيث واجه العديد منهن حواجز متزايدة في الوصول إلى سوق العمل بسبب الصراع والأعراف الثقافية والاجتماعية، فضلا عن تعطل الخدمات العامة والبنية التحتية.

كذلك نما الاقتصاد غير المنظم نتيجةً للصراع، حيث أجبر العديد من السوريين على العمل في الاقتصاد غير المنظم كوسيلة للحفاظ على سبل عيشهم، مع نقص الحماية الاجتماعية. وفي حين أن البيانات المتعلقة بالعمالة غير المنظمة غير متوفرة في سوريا، تشير تقديرات عام 2021 إلى أن 92 في المائة من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في البلاد تعمل في القطاع غير المنظم.[1]

تفاقم الوضع الاقتصادي المتردي وسوق العمل في سوريا بسبب الزلزال المدمر الذي بلغت قوته 7.8 درجة والذي ضرب تركيا وسوريا في الساعات الأولى من يوم الاثنين 6 فبراير 2023 والهزات الارتدادية التي أعقبت ذلك. وقد تأثرت خمس محافظات بشكل خاص، وهي حلب وإدلب وحماة واللاذقية وطرطوس. وتشير التقديرات إلى أن هذه المحافظات، مجتمعة، هي موطن ل 43.4 في المائة من مجموع السكان في سوريا؛ حوالي 7.1 مليون فرد في سن العمل (15+)، منهم ما يقدر بنحو 2.7 مليون يعملون. وتمثل النساء 22.8 في المائة من مجموع العمالة في المحافظات الخمس المتضررة.

[1] الأمم المتحدة، "سوريا 2021 - تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي" (SEIA)

جدول 1: توزيع السكان والسكان في سن العمل والعمالة حسب المحافظة، 2021

	مجموع السكان			السكان في سن العمل			إجمالي العمالة		
	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع
حلب	2,030,779	2,087,191	4,117,970	1,399,920	1,494,814	2,894,734	874,195	128,371	1,002,566
حماه	1,058,707	1,088,116	2,146,823	734,805	777,630	1,512,435	452,696	198,828	651,524
اللاذقية	663,709	682,146	1,345,855	472,793	526,768	999,562	267,773	114,141	381,914
إدلب	578,016	594,073	1,172,089	401,178	424,558	825,736	276,397	70,983	347,380
طرطوس	577,875	593,927	1,171,802	427,486	440,042	867,528	233,589	110,799	344,388
المحافظات الخمس	4,909,085	5,045,454	9,954,539	3,436,182	3,663,813	7,099,996	2,104,649	623,122	2,727,771

المصدر: *حسابات منظمة العمل الدولية استنادا إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء.*

تأثير الزلازل على سوق العمل في المحافظات المتضررة

كان للزلازل تأثير مدمر على الاقتصاد المحلي في سوريا، مما أدى إلى تفاقم الوضع المتردي أساساً امام الشعب. ولتقييم أثر هذه الكارثة على العمال وأسرهم، تقدر هذه المذكرة حجم خسارة الوظائف، التي تعرّف بأنها الخسارة المؤقتة في العمل الناجمة عن تدمير الكارثة للأراضي والهياكل والمعدات الرأسمالية والأدوات التي عادةً ما يستخدمها الناس في عملهم اليومي..

تم استخدام تقديرات الأضرار المادية التي لحقت بالمباني كما قدمها قطاع الإسكان والأراضي والمستوطنات البشرية في تقييم احتياجات التعافي من الزلزال السوري (SERNA) ، إلى جانب البيانات والإحصاءات الوطنية المقدمة بشكل أساسي من المكتب المركزي للإحصاء (CBS).[2] وتشير التقديرات الناتجة عن ذلك إلى أنه في المحافظات الخمسة المتضررة، فقد حوالي 170,000 عامل عملهم. وهذا يعادل 6.2 في المائة من جميع العاملين قبل وقوع الزلزال.

خسر حوالي 170,000 عامل عمله، مما ترك حوالي 154,000 أسرة وأكثر من 725,000 شخص متضررين بشكل مباشر.

يتم فقدان ما لا يقل عن 5.68 مليون دولار أمريكي شهريا نتيجة هذه الخسارة للوظائف.

على افتراض أن توزيع خسارة الوظائف من جهة والعمالة ما قبل الزلزال من جهة أخرى بحسب الجنس هو توزيع خطي، يقدر أن حوالي 139000 رجل و31000 امرأة قد خسروا عملهم. ومن الناحية النسبية، يعادل هذا 6.6 في المائة من عمالة الذكور قبل الزلزال في المحافظات المتضررة و5 في المائة من عمالة الإناث.

مع متوسط 1.103 عامل لكل أسرة، يقدر انّ 154,000 أسرة قد تأثرت بشكل مباشر من خسارة الوظائف، مما يترك حوالي 725,000 فرداً متضرراً بافتراض انّ متوسط حجم الأسرة هو 4.7 شخص للأسرة الواحدة.[3] من حيث الدخل المفقود، تشير التقديرات الى انّ متوسط دخل الفرد العامل في سوريا هو 241,157 ليرة سورية.[4] لكل شهر يظل فيه العمال الذين خسروا

[2] لمزيد من المعلومات حول المنهجية ، يرجى الرجوع إلى القسم الخاص بمصادر البيانات والمنهجية

[3] المكتب المركزي للإحصاء، المسح الاجتماعي الديموغرافي ، 2017-2018

[4] هذا رقم متحفظ لأنه يمثل متوسط أجر المستخدمين بأجر ولكنه يستثني أصحاب العمل والأفراد العاملين لحسابهم الخاص.

وظائفهم دون عمل، يتم فقدان ما لا يقل عن 5.68 مليون دولار أمريكي.[5] هذه الخسائر لها تأثير ليس فقط على حياة العمال أنفسهم ولكن أيضا على حياة أولئك الذين يعتمدون عليهم.

من المقدر أن حوالي 35,000 شركة صغيرة ومتناهية الصغر قد تأثرت.

بالإضافة إلى التأثير على العمال، أثرت الزلازل أيضا بشدة على المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، حيث تعطل نشاط ما يقدر بنحو 35000 مؤسسة صغيرة ومتناهية الصغر. تتجاوز خسارة هذه الشركات الخسارة في الدخل وتشمل تكلفة الأضرار المادية التي لحقت بالبنية التحتية، مثل المباني والمعدات والمخزون.

خسارة الوظائف وفقدان الدخل على مستوى المحافظات

لتقييم حجم خسارة الوظائف في المحافظات المختلفة، وفي ظل عدم وجود بيانات ومعلومات ميدانية كافية، تم استخدام توزيع الأضرار حسب المحافظات بحسب ما ورد في تقرير البنك الدولي.[6] تم افتراض أن التأثير على العمال يتبع نفس التوزيع على النحو المبين في الجدول 2 أدناه.

الجدول 2: توزيع خسارة العمل والدخل الشهري المفقود، حسب الجنس والمحافظة

	خسارة العمل			خسارة الدخل الشهري (بالدولار الأمريكي)		
	توزيع نسبي	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى
حلب	46.5	79,132	68,999	10,132	2,679,967	2,417,171	262,796
إدلب	38.1	64,853	51,601	13,252	2,151,388	1,807,677	343,711
اللاذقية	11.0	18,798	13,180	5,618	607,445	461,728	145,717
حماه	3.3	5,684	3,949	1,735	183,346	138,356	44,990
طرطوس	1.1	1,849	1,254	595	59,364	43,935	15,429
المحافظات الخمس	**100.0**	**170,316**	**138,984**	**31,332**	**5,681,510**	**4,868,867**	**812,643**

المصدر: *تقديرات منظمة العمل الدولية المستندة إلى تقرير البنك الدولي وبيانات المكتب المركزي للإحصاء.*

[5] بافتراض انّ سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي هو 7,500 ليرة سورية/الدولار

[6] البنك الدولي، التقرير العالمي للتقدير السريع للأضرار بعد الكوارث في سوريا. 2023

تحليل الأثر

مع تدمير مساكنهم وأماكن عملهم، من المرجح أن يلجأ الأفراد إلى العديد من آليات التكيف للحفاظ على سبل عيشهم واستعادة دخلهم، في ظل الوضع الصعب جداً في سوريا. يمكن أن تنشأ آليات التكيف الإيجابية والسلبية الى ان يتحسن الوضع. وسينتقل العديد من الذين خسروا عملهم إلى أشكال أخرى من الأنشطة غير المنظمة ذات الأجور المنخفضة لإعالة أنفسهم وأسرهم. ومن المرجح أن يزداد حجم الاقتصاد غير المنظم والعمال الفقراء إلى أن يتم وضع حلول أكثر استدامة.

ومن المتوقع أن يزداد المعروض من اليد العاملة مع سعي الأسر المعيشية للاستمرار، حيث أصبح العديد من الأفراد غير النشطين سابقاً من رجال ونساء وحتى أطفال مجبرين على الانضمام إلى القوى العاملة والبحث عن عمل للتعويض لأسرهم عن خسارة الدخل. ومع تدمير المباني المدرسية وتعطيل التعليم، فإن عمالة الأطفال معرضة أكثر لخطر الانتشار. وعلى الرغم من أنها ليست ظاهرة جديدة في سوريا، إلا أن العديد من العائلات قد تلجأ إلى عمل أطفالها كاستراتيجية سلبية للتكيف. ويلزم بذل جهود متضافرة لمنع ذلك وتيسير عودة الأطفال إلى التعليم في أقرب وقت ممكن.

وأخيرا، ومع أعمال إعادة التأهيل الجارية، من المرجح أيضا أن يشارك المزيد من الأفراد في مشاريع البنية التحتية والبناء الطارئة، مع تزايد المخاوف بشأن السلامة والصحة المهنية لهؤلاء العمال.

توصيات للتعافي الفعال

يمكن أن يكون للزلازل آثار شديدة وطويلة الأمد على سوق العمل. إذا لم تتم معالجة تداعيات مثل هذه الأحداث بشكل صحيح، يمكن أن تجبر المؤسسات على الإغلاق الدائم وان يبقى العمال الذين خسروا عملهم دون وظائف لفترة طويلة من الزمن، مما يؤدي إلى تعطيل النشاط الاقتصادي في البلاد. عليه، يجب أن تركز جهود التعافي بعد وقوع زلزال على البناء إلى الأمام بشكل أفضل وعلى تقديم الدعم للعمال والمؤسسات، مع التركيز بشكل خاص على أولئك الذين تأثروا بشكل مباشر بالزلزال، على الأقل على المدى القصير.

فيما يلي بعض التوصيات لدعم التعافي في سوريا. وتصنف هذه التوصيات على أنها توصيات طارئة/قصيرة الأجل وتوصيات متوسطة إلى طويلة الأجل.

وعلى المدى القصير، تعد **برامج التوظيف الطارئة** أساسية لتوفير الدخل للعمال الذين خسروا وظائفهم ومساعدتهم على إعالة أنفسهم وأسرهم. وتساعد برامج البنية التحتية كثيفة العمالة التابعة لمنظمة العمل الدولية، والتي تتضمن أيضا مبادئ العمل اللائق، على تحقيق هذا الهدف مع ضمان إعادة تأهيل البنية التحتية المتضررة والمدمرة في الوقت نفسه.

كما أن تقديم منح طارئة **لأصحاب المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر** الذين تضرروا من الزلازل أمر أساسي لاستعادة النشاط الاقتصادي وتسهيل الانتعاش الاقتصادي المحلي.

وينبغي التركيز على **تنمية المهارات** على المدى القصير والمتوسط إلى الطويل لرفع مستوى مهارات العمال والباحثين عن عمل والمساعدة في تلبية الطلب على اليد العاملة أثناء عملية الإنعاش.

إن جمع البيانات المحلية وتقييم سوق العمل المحلي في المناطق المتأثرة لهما نفس القدر من الأهمية لإثراء تصميم البرامج ودعم صياغة التدخلات المناسبة التي يمكن أن تستجيب بفعالية لاحتياجات السكان في المناطق المتأثرة. يجب إعطاء الأولوية

لمثل هذه التدخلات **مع الأخذ في الاعتبار نقاط الضعف المتقاطعة المختلفة** واحتياجات مختلف الفئات المعرضة للخطر بما في ذلك النازحين داخليا والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال والنساء والشباب والعمال والوحدات الاقتصادية غير المنظمة وغيرها.

وفي المديين المتوسط والبعيد، ينبغي أن يتحول التركيز نحو خلق فرص عمل أكثر استدامة واستراتيجية للانتعاش من أجل المضي قدما بشكل أفضل. **إن تعزيز القدرات المؤسسية** لاتخاذ قرارات مستنيرة من أجل انتعاش غني بالوظائف أمر أساسي، خاصة في بلد واجه تحديات كبيرة بسبب سنوات من المصاعب الاقتصادية. **ويشكل جمع البيانات، بما في ذلك من خلال المسوحات الوطنية للقوى العاملة،** حجر الزاوية في إصلاح السياسات، حيث يوفر الأدلة اللازمة لوضع السياسات ورصدها وتقييمها على نحو فعال. إنّ إعادة التأكيد على مبادئ **العمل اللائق،** وتعزيز **الحوار الاجتماعي، وتنسيق الجهود** بين أصحاب المصلحة المختلفين الذين لهم دور في سوق العمل وإعادة التأكيد على **دور القطاع الخاص** كمولد رئيسي للوظائف اللائقة والمنتجة، أمور أساسية لبناء القدرة على الصمود وتسريع جهود التعافي.

مصادر البيانات والمنهجية

بالنظر إلى محدودية بيانات خط الأساس المتاحة حول سوق العمل، وضعت هذه المذكرة استنادا إلى عدد من الافتراضات وأحدث مصادر البيانات الدولية والوطنية المتاحة. والأرقام الناتجة هي تقديرات تستند إلى الحسابات الداخلية لمنظمة العمل الدولية.

بالنسبة للتوزيع السكاني والتقديرات، تم اعتماد البيانات السكانية الوطنية كما نشرها المكتب المركزي للإحصاء كمرجع. وافترض أن التوزيع حسب الجنس هو نفسه في جميع المحافظات.

تم تقدير الأرقام المتعلقة بتأثير الزلزال على سوق العمل السوري بناء على البيانات الوطنية كما شاركها المكتب المركزي للإحصاء. وتجدر الإشارة إلى أن منهجيات المسح التفصيلية، بما في ذلك التعاريف المعتمدة والتصنيفات المنفذة، غير متوفرة.

واستنادا إلى البيانات السكانية الوطنية المصنفة حسب المحافظة ونوع الجنس، والبيانات المتاحة عن القوى العاملة (السكان العاملون، وقوة العمل، ومعدل المشاركة في القوى العاملة، والسكان في سن العمل)، احتسبت منظمة العمل الدولية نسبة العمالة إلى السكان وأعادت حساب السكان في سن العمل وأرقام العمالة مع مراعاة إجمالي عدد السكان في المحافظات.

وفيما يتعلق بالأضرار التي لحقت بالمباني أو دمرتها، ووفقا لقطاع الإسكان والأراضي والمستوطنات في تقييم احتياجات التعافي من الزلزال السوري، فقد خلف الزلزال 15,633 مبنى متضررا بالكامل. يشير الضرر الكامل إلى الانهيار التام أو الضرر الشديد. لحساب أرقام خسارة الوظائف، تم افتراض أن 30٪ من إجمالي المباني المتضررة بالكامل قد انهارت و 70٪ تضررت بشدة. مع الأخذ بعين الاعتبار النتائج الإجمالية لتعداد المنشآت 2020/2019 الذي نشره المكتب المركزي للإحصاء والتوزيع العام للمنشآت في سوريا، يفترض أن يكون توزيع المباني على النحو التالي:

التوزيع النسبي للمباني

الشركات المستقلة	20
المباني / المجمعات مع مؤسسات/ محلات تجارية*	70
مباني بدون مؤسسات/ محلات تجارية	10
مجموع	100

* *تم افتراض متوسط 4 محلات تجارية لكل مبنى*

مع الأخذ في الاعتبار المصادر المختلفة، بما في ذلك تعداد المنشآت 2020/2019 الذي نشره المكتب المركزي للإحصاء، تم افتراض التوزيع التالي للمؤسسات:

التوزيع النسبي للمؤسسات

المشروعات متناهية الصغر (1-5)	93.5
المشاريع الصغيرة (6-20)	5.0
الشركات المتوسطة (21-100)	1.0
الشركات الكبيرة (101+)	0.5
مجموع	100

لتقدير إجمالي عدد الوظائف في كل حجم منشأة ، تم اعتماد متوسط عدد العمال على النحو التالي:

متوسط عدد العاملين حسب حجم المنشأة

المشروعات متناهية الصغر (1-5)	3
المشاريع الصغيرة (6-20)	13
الشركات المتوسطة (21-100)	60.5
الشركات الكبيرة (101+)	150

تم تقدير متوسط عدد الأفراد العاملين لكل أسرة (1.103) بناء على معلومات حول أفراد الأسرة العاملين كما هو موضح في تقرير "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية" المنشور في فبراير 2022 من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA).

فيما يتعلق ببيانات الدخل، تم تقدير متوسط الدخل لعام 2023 باستخدام صيغة التشتت بناء على متوسط الدخل المتاح لعام 2020 والحد الأدنى للأجور. أما بالنسبة لخسارة الدخل، فإن خسارة الدخل الشهرية المشار إليها تمثل متوسط الدخل الشهري الذي فقده جميع الذين خسروا عملهم، على افتراض أنهم ظلوا على هذا النحو طوال فترة الشهر.

منظمة العمل الدولية

المكتب الإقليمي للدول العربية مركز أريسكو - شارع

جستنين - القنطاري صندوق بريد 11-4088 رياض

الصلح 1107-2150

بيروت – لبنان

هاتف: 752400-1-00961

فاكس: 752405-1-00961

ilo.org/ بيروت